زيلينسكي في باخموت.. يتحدث للجنود ويشكرهم

لافروف : إرسال بريطانيا قذائف يورانيوم لكييف تصعيد خطير

زيلينسكي زار القوات المحاربة في منطقة دونيتسك بإقليم دونباس

سيرغي لافروف

«وكالات» : تعليقاً على قضية تزويد بريطانيا لأوكرانيا بقذائف اليورانيوم المنضب، جدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تحذيراته من تلك الخطوة.

وأكد في مؤتمر صحفي عقب محادثاته مع نظيره الإريتري، أمس الأربعاء، أن هذا القرار ينقل الصراع إلى مرحلة جديدة وخطيرة.

كما اعتبر أن بلاده ستضطر في تلك الحالة إلى الرد على هذا التصعيد البريطاني بما يتماشى مع عقيدتها النووية، بحسب ما نقلت وسائل إعلام روسية.

إلى ذلك، اتهم الدول الغربية بمعارضتها الدائمة لأي معاهدة تمنع استخدام الذخيرة المزودة باليورانيوم المنضب.

كلام لافروف جاء بعد ساعات قليلة من تأكيد وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، عدم وجود أي تصعيد نووي يتعلق بدعم أوكرانيا باليورانيوم المنضب.

فيما اعتبر متحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية أن روسيا «تحاول عمدا تزييف المعلومات». وأكد أن «الجيش البريطاني استخدم اليورانيوم المنضب في قذائف خارقة للدروع لعقود»، مشددا على أن لا علاقة لتلك القذائف بالنووي.

كماشدد على أن القذائف التي تستخدمها دبابات «تشالنجر 2» تحتوي فقط على عناصر ضئيلة من اليورانيوم المنضب.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير هدد بدوره، بأن بلاده «ستضطر إلى الرد» إذا أرسلت المملكة المتحدة قذائف مصنوعة من اليورانيوم المنضب إلى القوات الأوكرانية، متهماً الغرب بنشر أسلحة تحمل «مكوّنات نووية».

يشار إلى أن هذا السجال اشتعل منذ الثلاثاء بعدما صرحت وزيرة الدولة في الدفاع البريطانية، أنابيل جولدي، بأن بلادها تسعى لنقل ذخيرة اليورانيوم إلى كييف، ضمن جهودها لتوفير دبابات «تشالنجر 2» القتالية و»قذائف خارقة للمدرعات».

ويتخدم اليورانيوم المستنفد عادة في الذخيرة المصممة لاختراق الدروع، لأنه يصبح أكثر حدة عند الاصطدام مع الهدف، بحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنه «أقل نشاطا إشعاعيًا من اليورانيوم الطبيعي».

من ناحيته حذر نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، أمس الأربعاء من أن احتمال اندلاع صراع نووي أصبح الآن أكبر بكثير من أي زمن مضى.

كما اعتبر «ألا مجال في الوقت الحالي لاجراء محادثات مع الولايات المتحدة بشأن استئناف معاهدة نيو ستارت»، التي أعلن الكرملين رسميا تعليقها في الأول من مارس الجاري، بحسب ما نقلت وكالة «ريا» الروسية.

ورأى أن بلاده في صراع فعلي حالياً مع أميركا.

من ناحية أخرى ما زالت مدينة باخموت محور القتال الشرس بين طرفي الصراع في أوكرانيا، خصوصاً وأن روسيا جعلت من السيطرة عليها أولوية في استراتيجيتها لبسط نفوذها على كامل منطقة دونباس.

وذكر موقع الرئاسة الأوكرانية على الإنترنت، أن زيلينسكي زار القوات المحاربة في منطقة دونيتسك بإقليم دونباس، التي تقع فيها باخموت.

إلا أنها لم توضح متى حدثت الزيارة بالضبط، بل قالت إن الرئيس زار مواقع الجبهة الأمامية للجيش في منطقة باخموت، حيث استمع إلى تقارير بشأن وضع العمليات ومسار «الأعمال العدائية» هناك.

كما أضافت أن الرئيس تحدث إلى الجنود وأعرب عن شكره لهم لدفاعهم عن أوكرانيا، قائلاً: «أنا فخور أن أكون هنا اليوم في شرقي أوكرانيا، في دونباس، لكي أكرّم أبطالنا».

فيما يبدو أن زيلينسكي أراد توجيه رسالة بزيارة دونيتسك مفادها التمسك بهذه المنطقة رغم سقوط مساحات منها في قبضة الروس، علما بأن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، زار قبل أيام مدينة ماريوبول التي تقع ضمن حدودها.

الدمار في أوكرانيا

يشار إلى أن باخموت تحولت منذ أسابيع عدة إلى ساحة لأشرس المعارك وأكثرها دموية، فيما هجرها معظم سكانها. لاسيما أن موسكو تتمسك بالسيطرة عليها، معتبرة أن تحقيق هذا الهدف سيحدث فجوة في الدفاعات الأوكرانية، ويشكل خطوة نحو الاستيلاء على منطقة دونباس الصناعية بأكملها والتي تمثل هدفا رئيسياً للقوات الروسية منذ انطلاق الحرب في 24 فبراير من العام الماضي.

من جهة أخرى معلقاً على عزم الدول الغربية تزويد أوكرانيا باليورانيوم المنضب، أكد رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو، على ضرورة عدم تصعيد الصراع في أوكرانيا، والبحث عن طرق لحل المشكلة سلمياً.

وقال لوكاشينكو إنه «إذا زودت بريطانيا كييف باليورانيوم، ستزودنا موسكو بيورانيوم حقيقي»، وتابع: «إنه شيء فظيع وخطير»، في إشارة إلى قيام بريطانيا بهذه الخطوة واصفاً إياهم بالمجانين.

وأشار رئيس بيلاروسيا إلى أنه حالما تنفجر الذخيرة البريطانية في مواقع القوات الروسية «فإن الرد سيكون فظيعاً، ودرساً لكوكب الأرض بأسره».

ونقلت سبوتنيك عن لوكاشينكو قوله: «يجب أن نتحرك نحو حل سلمي. كل من القيادة الروسية وإحدى أكبر القوى في العالم، الصين والعديد من الدول الأخرى توافق على هذا».

من ناحية أخرى قال البنك الدولي، أمس الأربعاء، إن إعادة إعمار أوكرانيا تتطلب 411 مليار دولار.

وتوصل صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء، إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع أوكرانيا بشأن حزمة تمويل مدتها أربع سنوات، وتبلغ قيمتها نحو 15.6 مليار دولار، دعما لها فيما تواصل معركتها ضد روسيا.

يأتي الاتفاق، الذي لا يزال يتعين أن يصدق عليه مجلس إدارة الصندوق، بعد مفاوضات على مدى شهور بين خبرائه والسلطات الأوكرانية. ومن المتوقع أن يناقش المجلس الموافقة على الاتفاق في الأسابيع المقبلة.

وذكر الصندوق أنه من المتوقع أن يساعد الاتفاق في إطلاق العنان لتمويل واسع النطاق لأوكرانيا من الجهات المانحة والشركاء الدوليين.

ماكرون : لا يمكن قبول التمرد في الشارع ضد قانون التقاعد

ماكرون في مقابلة تلفزيونية

«وكالات»: خرج الرئيس إيمانويل ماكرون أخيراً عن صمته أمس الأربعاء وتوجه إلى الفرنسيين في مقابلة تلفزيونية مباشرة حول إصلاح نظام التقاعد الذي أقرّ الأسبوع الماضي، بعد غياب لأيام في خضم تصاعد التوتر الاجتماعي في فرنسا.

وقال ماكرون إنه يجب إصدار قانون التقاعد قبل نهاية العام، مشيراً إلى عدم إمكانية قبول التمرد في الشارع ضد القانون.

وأضاف أن قانون إصلاح التقاعد ضروري لإنقاذ النظام بأكمله، لافتاً إلى أن القانون لا يعجبه ولكنه من أجل المصلحة العامة.

كما أكد أن الحكومة تعمل على العودة إلى الحياة الطبيعية في فرنسا في أسرع وقت.

وأوضح ماكرون أنه مستعد لتقبل الانخفاض في شعبيته، مشيراً إلى أنه سيتم تعديل قوانين الهجرة وأن الوضع الحالي لا يمكن الصمت عليه.

وأجرى الرئيس الفرنسي مشاورات الثلاثاء مع أعضاء الحكومة وقادة الأغلبية، بدءاً برئيسة الوزراء إليزابيت بورن، التي تجنبت بصعوبة الاثنين الإطاحة بحكومتها بعد رفض الجمعية الوطنية بفارق تسعة أصوات فقط أحد مقترحي حجب الثقة عنها على خلفية تمريرها مشروع إصلاح نظام التقاعد.

فيما أكد أحد المشاركين في أعقاب اجتماع ضم أعضاء الحكومة والمعسكر الرئاسي في قصر الإليزيه صباح الثلاثاء أن ماكرون لا يعتزم حلّ البرلمان أو إجراء تعديل وزاري أو استفتاء على إصلاح النظام التقاعدي، غير أنه طلب منهم تقديم «مقترحات، في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع كحد أقصى»، بهدف «تغيير أسلوب وجدول أعمال الإصلاحات».

واعتُمد القانون الاثنين استناداً إلى المادة 49.3 من الدستور التي تسمح بتمرير مشروع من دون تصويت في الجمعية الوطنية (البرلمان) ما لم يؤدِ اقتراحٌ بحجب الثقة إلى الإطاحة بالحكومة.

وينص القانون خصوصاً على رفع سن التقاعد من 62 إلى 64 عاماً، ما أثار غضب الرأي العام.

ونقل أحد المشاركين في الاجتماع عن ماكرون قوله الثلاثاء إن «الحشود مهما كانت، لا تتمتع بشرعية في مواجهة الشعب الذي يعبّر بسيادة من خلال المسؤولين المنتخبين».

وأضاف أن «أعمال الشغب لا تطغى على ممثلي الشعب».

وتعتبر الحكومة أن هذه التغييرات ضرورية لتجنب عجز نظام التقاعد في العقود المقبلة بسبب شيخوخة السكان في فرنسا بينما يُعدّ سن التقاعد في البلاد من الأدنى في أوروبا، إلا أن المحتجين يرفضون هذه التبريرات.

ومنذ تمرير الحكومة مشروع تعديل نظام التقاعد من دون تصويت في البرلمان، تتواصل الاحتجاجات في أنحاء فرنسا، وتنطلق تظاهرات عفوية تتخللها أحياناً توترات مع الشرطة.

وقال وزير الداخلية جيرالد دارمانان إن نحو 855 شخصاً أوقفوا في البلاد بين الخميس والاثنين.

إثيوبيا : البرلمان يصدّق على رفع جبهة تحرير تيغراي من قائمة الإرهاب

البرلمان الأثيوبي يصدّق على رفع جبهة تحرير تيغراي من قائمة الإرهاب

«وكالات» : صدّق البرلمان الإثيوبي على رفع اسم جبهة تحرير شعب تيغراي من قائمة الإرهاب، كواحد من بنود «اتفاقية بريتوريا للسلام» الموقعة بين الحكومة والجبهة في نوفمبر الماضي.

وصوّت معظم المشرعين البالغ عددهم 547 على إزالة الجبهة التي تعد الحزب السياسي المهيمن في منطقة تيغراي الشمالية، من قائمة الإرهاب، مقابل اعتراض 61 نائبا وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، وفقاً لهيئة الإذاعة الإثيوبية الحكومية.

وتأتي الخطوة بعد أيام من إعلان الجبهة تشكيل حكومة انتقالية للإقليم، وتعيين رئيس جديد لها.

وقال البرلمان، في بيان نشره على موقع فيسبوك، «وافق مجلس النواب على قرار إلغاء تصنيف جبهة تحرير شعب تيغراي على قائمة الإرهاب بأغلبية الأصوات»، مضيفا أن هذه الخطوة ستعزز اتفاق السلام المبرم بين الجبهة والحكومة الفدرالية.

وبموجب قرار البرلمان، ستعود جبهة تيغراي إلى العمل السياسي ومؤسسات الحكومة الفدرالية، وسيرفع الحظر عن المؤسسات والمنظمات التابعة لها، ويطلق سراح معتقليها من السجون.

وبموجب شروط اتفاق السلام الموقع في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا، وافقت جبهة تحرير شعب تيغراي على نزع سلاحها مقابل إتاحة الوصول إلى تيغراي، التي عُزلت إلى حد كبير عن محيطها خلال الحرب.

ومنذ الاتفاق استؤنف تسليم بعض الاحتياجات الأساسية والمساعدات إلى تيغراي التي يبلغ عدد سكانها 6 ملايين شخص، والتي واجهت نقصا حادا في الغذاء والوقود والسيولة والأدوية.

وكانت جبهة تحرير تيغراي سيطرت على السياسة الإثيوبية قرابة 3 عقود قبل أن يتولى رئيس الوزراء الحالي آبي أحمد مهام منصبه في عام 2018.

وبدأ صراع تيغراي أواخر 2020، واتهمت الحكومة الجبهة ببدء الصراع بهجومها على قاعدة عسكرية في إقليم تيغراي، فيما اتهمت الجبهة الحكومة الفدرالية بالاستعداد لشن ضربة أولا.

وعلى إثر ذلك النزاع، صُنفت الجبهة رسميا كمنظمة إرهابية في مايو 2021، بعد 6 أشهر من اندلاع الحرب.

وأدى اتفاق السلام الموقع في نوفمبر 2022 إلى عودة الاتصالات والخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات الأساسية التي تم قطعها عن منطقة تيغراي البالغ عدد سكانها أكثر من 5 ملايين نسمة.

وتواجه إثيوبيا الآن فاتورة إعادة الإعمار بعد الصراع بقيمة 20 مليار دولار، حسب ما تذكر وكالة الأناضول للأنباء.